

بيان صحفي

انعقاد الاجتماع الرابع عشر لفريق العمل المشترك رفيع المستوى بين الهند والإمارات في مومباي

الشراكة بين الهند والإمارات مهياة لتحول كبير من خلال الاستثمار والابتكار: وزير التجارة والصناعة
الاتحادي السيد بيوش غويال

الهند والإمارات تستعرضان التقدم المحرز في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) وتدفعان قدماً
بمشاريع الاستثمار المشترك

28 سبتمبر 2026م

عُقد اليوم في مومباي الاجتماع الرابع عشر لفريق العمل المشترك رفيع المستوى بين الهند والإمارات بشأن الاستثمارات (HLJTFI)، برئاسة مشتركة من السيد بيوش غويال، وزير التجارة والصناعة في حكومة الهند، وصاحب السمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان، العضو المنتدب لجهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA).

أنشئ فريق العمل المشترك رفيع المستوى بشأن الاستثمارات في عام 2013 بهدف تعزيز التجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية بين الهند والإمارات. ومنذ إنشائه، وفر الفريق آلية فعالة لمناقشة الفرص والآفاق المتعلقة بمزيد من الاستثمارات في الهند والإمارات، كما عمل كمنصة لمعالجة القضايا التي يواجهها المستثمرون من البلدين.

وقد أسهمت اللقاءات رفيعة المستوى المنتظمة، بما في ذلك زيارة دولة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى الإمارات في مايو 2026، وزيارة صاحب السمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، إلى الهند في سبتمبر 2026، في توفير توجيه استراتيجي وإضفاء زخم إضافي على الشراكة الثنائية التي تشهد تعزيزاً مطرداً.

تناول اجتماع اليوم أولويات رئيسية في مجالي التجارة والاستثمار، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى توسيع تدفقات الاستثمار الثنائية واستكشاف مجالات ناشئة للتعاون. وتواصل الشراكة الاقتصادية بين الإمارات والهند نموها من حيث الحجم والأهمية الاستراتيجية. فقد بلغت التجارة الثنائية 101.25 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية 2025-2026، بينما بلغت التجارة غير

النفطية 76.2 مليار دولار أمريكي في عام 2025، مما يعكس قوة العلاقات التجارية وتأثير اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA). ومع مواصلة الإمارات والهند العمل لتحقيق الطموح المشترك المتمثل في بلوغ التجارة الثنائية 200 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2032، يواصل البلدان توسيع التعاون الاستثماري في القطاعات التي ستقود النمو المستقبلي، بما في ذلك الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وفي ظل هذه التطورات الإيجابية، استهل الرئيسان المشاركان الاجتماع بالإشادة بالنمو في حجم التجارة بين الإمارات والهند، وبالدور الذي أدته اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA)، ومعاهدة الاستثمار الثنائية (BIT)، وغيرها من الاتفاقيات المتعلقة بالضرائب والمساعدة القانونية المتبادلة، في مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية. كما استعرض الجانبان أعمال اللجان الفرعية ذات الصلة باتفاقية CEPA، وناقشا سبل تعزيز مرونة التجارة في ظل بيئة جيوسياسية واقتصادية تزداد تعقيداً.

واستعرض فريق العمل المشترك التقدم الإيجابي المحرز في عدد من مشروعات الاستثمار المشترك ومجالات التعاون، بما في ذلك مشروع مدينة الغذاء (Food Park) في ولاية غوجارات. وأشار الجانبان إلى أن من المتوقع بدء تشغيل مكتب Invest India في الإمارات قبل نهاية عام 2026. كما رحب الجانبان بالاستحواذ الأخير الذي نفذته بنك الإمارات دبي الوطني (Emirates NBD)، بقيمة تقارب 3 مليارات دولار أمريكي، على حصة أغلبية في بنك RBL Bank الهندي، واستثمار شركة القابضة الدولية (IHC) بقيمة مليار دولار أمريكي في شركة Sammaan Capital الهندية، فضلاً عن إعلان نية استثمار مشترك بقيمة 11.5 مليار دولار أمريكي لإنشاء مجمع متكامل للألمنيوم في ولاية أوديشا. كما أشار الجانبان إلى الافتتاح الناجح لفروع بنك المشرق وبنك أبوظبي الأول (FAB) وشركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC) في مركز GIFT City في الهند. واستعرض الجانبان كذلك التعاون في مجال الطاقة بموجب مذكرات التفاهم التي تم توقيعها خلال زيارة دولة رئيس الوزراء مودي إلى الإمارات في مايو 2026. ونظراً إلى اتساع نطاق الاستثمارات المتبادلة وعمقها، فإن هذه الشراكة تمثل بالفعل تعاوناً متعدد الأبعاد بين البلدين.

ولا يزال التعاون في القطاع المالي يشكل ركيزة مهمة للشراكة الاقتصادية بين الإمارات والهند. واستعرض الرئيسان المشاركان التقدم الذي أحرزه مصرفا الإمارات والهند المركزيان في المبادرات المتعلقة بالتسوية بالعملات المحلية، وتكامل أنظمة الدفع والرسائل المالية، والعملات الرقمية للبنوك المركزية. وأشار الجانبان إلى أن هذه المبادرات يمكن أن تسهم في جعل التجارة

والاستثمار الثنائيين أكثر كفاءة وسهولة في الوصول وأكثر مرونة. واتفق الطرفان على اتخاذ خطوات للعمل معاً بما يدعم تنفيذ هذه المبادرات في الوقت المناسب.

وناقش الوفدان المجالات التي تتمتع بإمكانات لزيادة تدفقات الاستثمار في الاتجاهين، بما في ذلك تعزيز التعاون في قطاعات الطاقة والصناعة والخدمات اللوجستية والبنية التحتية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والفضاء والأمن الغذائي والابتكار الزراعي، إلى جانب العمل المشترك في منظومة الشركات الناشئة.

كما ناقش الاجتماع التعاون في مجال الطيران المدني بين أبوظبي والهند، بهدف تعزيز الربط الجوي ودعم العلاقات الاقتصادية الأوسع. وفي السياق ذاته، استكشف الجانبان فرص الاستثمار والتعاون في تطوير مركز للطيران والخدمات اللوجستية في دهوليرا بولاية غوجارات الهندية.

ومنذ إنشائه، واصل فريق العمل المشترك رفيع المستوى بشأن الاستثمارات أداء دوره كآلية مفتوحة وفعالة لطرح ومعالجة القضايا المتعلقة بالاستثمار بين الإمارات والهند.

كما أشار الجانبان إلى الجهود المبذولة من خلال آلية المسار السريع الإماراتية-الهندية (UAE-India Fast Track Mechanism) لحل القضايا العالقة التي تؤثر في استثمارات وشركات الإمارات في الهند، وكذلك الاستثمارات والشركات الهندية في الإمارات. واتفق الطرفان على اتخاذ خطوات لدعم حل هذه القضايا في الوقت المناسب.

وفي ختام الاجتماع، أعرب الرئيسان المشاركان عن تقديرهما للسفراء والمسؤولين والفرق الفنية المعنية لمساهماتهم المستمرة في إنجاح أعمال فريق العمل المشترك رفيع المستوى بشأن الاستثمارات.

وفي معرض تعليقه على الاجتماع الرابع عشر لفريق العمل المشترك، قال السيد ييوش غويال، الرئيس المشارك للفريق ووزير التجارة والصناعة في حكومة الهند:

«باعتبارها الاقتصاد الكبير الأسرع نمواً في العالم، تظل الهند ملتزمة بتحقيق نمو شامل ومستدام وقادر على الصمود. والإمارات صديق وشريك موثوق به في هذه الرحلة. وقد أظهر اجتماع فريق العمل المشترك اليوم تقدماً إيجابياً في العديد من المبادرات، كما ناقش آفاق التعاون

المستقبلية. واستناداً إلى التعاون في مجالات الاستثمار وتطوير الابتكار وأمن شعوبنا، فإن هذه الشراكة مهيأة لتحول كبير في ظل القيادة الرؤيوية للجانبين.»

وقال سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان، الرئيس المشارك لفريق العمل المشترك والعضو المنتدب لجهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA): «يأتي هذا الاجتماع في وقت مهم من مسيرة الشراكة الراسخة والمتنامية بين الإمارات والهند. ومنذ إنشائه في عام 2013، شكّل فريق العمل المشترك منصة قيّمة للحوار الصريح، وحل المشكلات بصورة عملية، ودفع الأولويات الاقتصادية المشتركة قدماً. وعلى مر السنين، أسهم الفريق في توثيق العلاقات بين بلدينا من خلال دعم المستثمرين، ومعالجة التحديات، وتحديد فرص جديدة للتعاون.»
